النوع الإجتماعي وإصلاح القطاع الأمني

١٠ / ٢٠٠٩

ما هو المقصود بإصلاح القطاع الأمني؟

ما هو النوع الإجتماعي؟

لماذا يعتبر النوع الإجتماعي هام لإصلاح القطاع الأمني؟

كيف يمكن دمج قضايا النوع الإجتماعي في عملية إصلاح القطاع الأمني ومؤسساته؟

ما هي بعض النقاط الرئيسة التي تعتبر مدخل للنوع الإجتماعي في عملية إصلاح القطاع الأمني؟

ما هي التحديات الرئيسة التي تواجهها عملية دمج قضايا النوع الإجتماعي؟

كيف يتأثر النوع الإجتماعي وإصلاح القطاع الأمني بالسياق العام؟

مزيد من المعلومات

ما هو المقصود بإصلاح القطاع الأمني؟

يقصد بإصلاح القطاع الأمني، بشكل عام، الإرتقاء بالقطاع الأمني لتعزيز أسس المساءلة فيه، وفعاليته، وإحترام حقوق الإنسان، وحكم القانون. يستخدم مصطلح القطاع الأمني لوصف البنية، والمؤسسات، والموظفين المسؤولين عن إدارة، وتقديم، ومراقبة الأمن في بلد ما (أنظر موجز مركز جنيف للرقابة الديمقراطية حول القوات المسلحة حول حكم القطاع الأمني، وإصلاحه لمزيد من المعلومات)

ما المقصود بالنوع الإجتماعي؟

يعود مصطلح النوع الإجتماعي إلى الأدوار والهويات، والعلاقات بين الرجال والنساء المبنية إجتماعياً، بينما الجنس يعود إلى الإختلافات البيولوجية بين كلا الجنسين (الذكور والإناث). لا يتحدد النوع الإجتماعي بفعل الإختلافات البيولوجية، وإنما عن طريق التعلم حيث يتعلم الذكور والإناث أدواراً، وسلوكيات تختلف بناءً على الجنس، فعلى سبيل المثال، يتحمل، في العديد من الثقافات، الرجال مسؤولية تصليح السيارات بينما النساء تتحمل مسؤولية إعداد الطعام. هذا لا يعني أن قدر الرجال تصليح السيارات، وقدر النساء إعداد الطعام، إنما المجتمع يعلمهم هذه الأدوار.

أدوار النوع الإجتماعي ليست ثابتة، إنما تتغير مع مرور الوقت، وتختلف داخل الثقافة نفسها ومن ثقافة إلى أخرى حيث تتأثر بالثقافة وبالعديد من العوامل الأخرى كالواقع الإجتماعي الإقتصادي، والطبقة، والجنسية، والعرق، والتوجيه الجنسي، والعمر. ونتيجةً لأدوارهم الإجتماعية، فإنهم (الرجال والنساء، والشباب والشابات) يواجهون أوجه مختلفة للشعور بعدم الأمن. (أنظر المربع ١ ص٢).

لماذا يعتبر النوع الإجتماعي هام لإصلاح القطاع الأمني؟

يدرك صانعوا سياسة إصلاح القطاع الأمني، ومنفذوا هذه السياسة مدى مساهمة برامج دمج قضايا النوع الإجتماعي في عملية إصلاح القطاع الأمني في زيادة فعالية مؤسسات هذا القطاع. ويعتبر ذلك هاماً للأسباب التالية.

تقديم الخدمات بشكل فعال. يوجد لدى النساء، والرجال، والشباب، والفتيات خبرات وأولويات أمنية مختلفة. إن أخذ هذه الإختلافات أثناء عملية الإصلاح الأمني بعين الإعتبار من شأنه تعزيز قدرات مؤسسات القطاع الأمني على مكافحة العنف القائم على أساس النوع الإجتماعي، وعلى الإستجابة لحاجات الجمهور الأمنية (أنظر المربع ١).

DCAF

مركز جنيف
للرقابة الديمقراطية
على القوات المسلحة

تزود سلسلة التقارير الموجزة الصادرة عن مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة المختصين بمقدمات محددة حول العديد من القضايا في مجال إدارة القطاع الأمني وإصلاحه

المربع ١. تهديد العنف القائم على أساس النوع الإجتماعي

هناك أشكال محددة للعنف وإنعدام الأمن تقوم على أساس النوع الإجتماعي. وهذا النوع من العنف لا ينحصر ضد النساء والفتيات فقط، بل يقع الرجال والشباب ضحايا له أيضاً بحيث يعتبر أكثر أشكال التهديد التي تواجه الإنسان خطورةً على مستوى العالم، فعلى سبيل المثال، سيدة من كل ثلاثة تقع ضحية لهذا النوع من العنف الذي تتعدد أشكاله:

- **العنف المحلي.** تعتمد نسبة ضحايا هذا النوع من العنف على طبيعة البلد حيث أن ١٥–٧١٪ من النساء يواجهن عنفاً جسدياً أو جنسياً من شركائهن المقربين. إن نسبة النساء المشتكيات من إعتداءات جنسية من شركائهن تتراوح من ٦٪ في اليابان، ومونتينيغرو، وصيربيا إلى ٥٩٪ في إثيوبيا. كما يتأثر الرجال بهذا النوع من العنف ولكن المعلومات حول ذلك ضئيلة.
- **العنف المسلح.** يقتل عالمياً ١٠٠٠شخص ويجرح ٣٠٠٠ بالأسلحة النارية يومياً، وتتجاوز نسبة الرجال من ضحايا هذا النوع من العنف ٩٠٪.
- **العنف الجنسي.** يعاني هذا النوع من العنف النساء والرجال والأطفال على مستوى العالم، ولكن يتم اخفاء هذه الحالات لخوف الضحية من العار.
- **أشكال أخرى** للعنف القائم على أساس النوع الإجتماعي تشمل العنف الموجه ضد المثليين، وختان النساء، والإغتصاب وتعنيف الأطفال والتجارة بأعضاء البشر.

التمثيل: إن مؤسسات القطاع الأمني التي تعكس الصورة الأكبر للمجتمع من حيث العرق والإنتماء القبلي والدين والجنس واللغة تحظى بثقة وشرعية أكبر. نسبة تمثيل الرجال في مؤسسات القطاع الأمني تبقى هي الغالبة بشكل كبير (أنظر المعلومات التي مصدرها الأمم المتحدة، وحلف الشمال الأطلسي في الجدولين ١،٢). ينطبق ذلك على جهاز الشرطة، والأجهزة العسكرية والإستخباراتية، وكذلك الوزارات المسؤولة عنها، والبرلمانات (يسيطر الذكور على ٨٢٪ من نسبة المقاعد البرلمانية في العالم). في تشرين أول، ٢٠٠٨ بلغت نسبة الذكور من قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام ٩٨٪، وعندما تمثل النساء في هذه المؤسسات، لا تحتل مواقع حساسة بالرغم من حقهن في الحصول على فرص متكافئة، كالرجال، للمشاركة في تقديم الخدمات الأمنية، وصنع القرار، والرقابة (أنظر المربع رقم ٣). إن مشاركة المرأة المتزايدة في مؤسسات القطاع الأمني أمر مرغوب فيه، وعملي، ومفيد. يوجد حاجة لوجود المرأة في عمليات حفظ السلام للتعامل وتصوير النساء المشاركات في الصراعات، ولتوسيع شبكة جمع المعلومات والإستخبارات، وتفتيش النساء، ومساعدة اللواتي تعرضن للعنف الجنسي.

إحترام حقوق الإنسان. إن موظفي القطاع الأمني الذين يحترمون الحقوق الإنسانية لزملائهم وللمدنيين يعملون على إيجاد مناخ عمل صحي وفعال، ويحصلون على ثقة المجتمع. تعزى السمعة السيئة لمؤسسات القطاع الأمني كالقوات المسلحة إلى نسبة التحرشات الجنسية المرتفعة، حيث نشرت وزارة الدفاع البريطانية، عام ٢٠٠٦، دراسة مستقلة أوضحت أن أكثر من ثلثي النساء العاملات في مؤسسات القطاع الأمني تعرضن للتحرش الجنسي.

في الكثير من البلدان كما هو موثق في تقارير الأمم المتحدة والمواقع الإلكترونية لمنظمة العفو الدولية ومنظمة حقوق الإنسان، نجد قوات الأمن متورطة في إعتداءات جنسية.

الجدول (١) نسبة الذكور العاملين في قوة الشرطة

البلد	نسبة الذكور ٪
بنغلادش (٢٠٠٦)	٩٨,٧
كندا (٢٠٠٦)	٨١,٤
السلفادور (٢٠٠٦)	٩٣,٠
الهند (٢٠٠٦)	٩٧,٦
إيطاليا (٢٠٠٦)	٩٩,٦
البرتغال (٢٠٠٦)	٩٣,١
سيريليون (٢٠٠٦)	٨٤,٠
جنوب أفريقيا (٢٠٠٨)	٦٩,٥
السويد (٢٠٠٦)	٧٩,٤
تيمور ليست (٢٠٠٧)	٨١,٠

الجدول (٢) نسبة الذكور في القوات المسلحة.

البلد	نسبة الذكور ٪
النمسا (٢٠٠٦)	٩٨,٣
بنغلادش (٢٠٠٦)	٩٩,٦
البرازيل (٢٠٠٦)	٩٦,٣
فينلاند (٢٠٠٦)	٧٥,٧
كينيا (٢٠٠٦)	٩٦,٣
لاتيفيا (٢٠٠٧)	٧٧,٠
بولندا (٢٠٠٧)	٩٩,٠
تركيا (٢٠٠٦)	٩٦,٩
الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٦)	٨٩,٥
زامبيا (٢٠٠٦)	٧٦,٧

وتبين هذه التقارير تورط العاملين في القطاع الأمني في إعتداءات جنسية، وتجارة أعضاء البشر، والتردد على بيوت الدعارة، وممارسة العنف المحلي ضد النساء المدنيات. ولذلك، لا بد من إتخاذ الإجراءات التي من شأنها منع إنتهاكات حقوق الإنسان، ودمجها في عملية إصلاح القطاع الأمني. وتشمل هذه العمليات مدونة السلوك، والسياسات اللازمة لمنع التحرشات الجنسية، وآليات الرقابة المستقلة والشكاوى.

الملكية المحلية. يعتبر إشراك المرأة، والمنظمات النسوية في عملية إصلاح القطاع الأمني جزء هام من الملكية المحلية الفعالة. إن منظمات المجتمع المدني النسوية، والمنظمات العاملة في حقل النوع الإجتماعي تلعب دوراً هاماً في المجال الأمني المحلي حيث تقدم هذه المنظمات خدمات للضحايا، وتنسق مع مؤسسات القطاع الأمني، وتعمل لمنع خرق القانون. كما تحصل هذه المؤسسات على معلومات مفصلة ذات علاقة بالأمن المحلي، والحاجات القضائية، وتعمل كجسر بين المجتمعات، وصانعي السياسات الأمنية.

الرقابة والمساءلة. مشاركة الرجال والنساء بشكل متساوي في أجهزة الرقابة كالبرلمان، ومؤسسات التحقيق في الشكاوى التي يرفعها المواطنون ضد موظفي الدولة، ومنظمات المجتمع المدني والقضاء، كما تعمل مؤسسات الرقابة والمساءلة على بناء الثقة وتعزيز الإستجابة لكل ما يهم المواطنين بشكل عام، ويعتبر إشراك خبراء النوع الإجتماعي والمنظمات النسوية في أجهزة الرقابة أمر بالغ الأهمية لمنع إنتهاكات حقوق الإنسان من قبل قوات الأمن، ومعاقبة كل من لا يلتزم بالقانون.

كيف يمكن دمج قضايا النوع الإجتماعي في عملية إصلاح القطاع الأمني ومؤسساته؟

يمكن إستخدام إستراتيجيتين مكملتين

هما إستراتيجية الإتجاه السائد للنوع الإجتماعي وتهدف إلى تحقيق التكامل بين إهتمامات وخبرات الرجال والنساء بشكل ينسجم مع تصميم وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج وسياسات إصلاح القطاع الأمني ليستفيد منه الرجال والنساء سواء.

إجراءات تعزيز مشاركة النساء والرجال بشكل متساوي لدعم حقوق الرجال والنساء للمشاركة في عملية صنع القرار على مستوى إصلاح القطاع الأمني والقضايا الأمنية بشكل عام، وبسبب عدم حصول المرأة على حقها الكامل في التمثيل في عملية إصلاح القطاع الأمني، ومؤسسات القطاع الأمني، يجب أن تركز هذه الإجراءات على تعزيز تجنيد، وتطوير المرأة، وتشجيع مشاركة منظمات المجتمع المدني التي تقودها المرأة، وتستجيب لإهتماماتها.

المربع ٢. القضاء الإنتقالي، والعنف الجنسي في سيريليون.

تأسست المحكمة الخاصة سيريليون عام ٢٠٠٢ ومعها صلاحيات "لمحاكمة أشخاص مسؤولون بشكل كبير عن إنتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي ولقانون السيريليون أثناء الحرب".

قامت المحكمة الخاصة بخطوات إيجابية كثيرة لضمان معالجة جرائم العنف الجنسي بشكل كافٍ، وتتضمن هذه الخطوات ما يلي:

- تطوير إستراتيجية قضائية خاصة بالتحقيق في جرائم العنف الجنسي
- تعيين سيدات يمتلكن خبرة جيدة للتحقيق في جرائم العنف الجنسي
- تبني أساليب تأخذ بعين الإعتبار حساسية قضايا النوع الإجتماعي أثناء لقاء ضحايا العنف الجنسي وذلك لتخفيف حالة الضغط التي تعيشها الضحايا أثناء تقديم التقارير الخاصة بتلك الجرائم.

أدت هذه الأساليب إلى نتائج إيجابية حيث أصدرت المحكمة حكمها الأول في ٢٠ حزيران، ٢٠٠٧. حيث تتضمن إدانة عمليات إغتصاب وعبودية جنسية، وجرائم ضد الإنسانية.

ما هي بعض النقاط الرئيسة التي تمكن دمج قضايا النوع الإجتماعي في عملية إصلاح القطاع الأمني؟

يوجد عدة نقاط مختلفة تمكن دمج قضايا النوع الإجتماعي في عملية إصلاح القطاع الأمني، ونظراً لتميز عمليات إصلاح القطاع الأمني، لا بد من ملاءمة الإقتراحات التالية لوضع البلد والسياق العام الذي يحيط فيها.

التقييم. يمكن دمج قضايا النوع الإجتماعي في تقييمات عملية إصلاح القطاع الأمني لتساهم في زيادة درجة دقتها بتحديد الحاجات القضائية والأمنية ودور الرجال والنساء والشباب والشابات. ويجب أن تحوي طواقم التقييم نساء ورجال لهم خبرة في النوع الإجتماعي. بعض الأساليب المستخدمة قد تحوي مجموعات بؤرية من النساء فقط أو من الرجال فقط، وكذلك بيانات مفصلة حسب الجنس والعمر.

السياسات الأمنية والبروتوكولات. السلم الوطني، التنمية، السياسات الأمنية والدفاعية التي تأخذ بعين

الإعتبار حساسية النوع الإجتماعي تعتبر أكثر شمولية، ونجاعة، وتساعد في عملية صنع القرار التشاركية التي يتم من خلالها إستشارة الوزارات والمنظمات النسوية، والبرلمانات التي تركز على مسألة النوع الإجتماعي لضمان تركيز السياسات التي يتم صياغتها على حساسية قضايا النوع الإجتماعي.

الموظفين. تصمم سياسة الموظفين بصورة تضمن تقوية تمثيل مؤسسات القطاع الأمني التي يشارك فيها الرجال والنساء على كافة مستويات عملية صنع القرار.

التجنيد. يمكن زيادة نسبة تجنيد النساء للخدمة في القطاع الأمني من خلال دمج بعض المبادرات، واهم هذه المبادرات: تحديد أهداف زيادة عدد النساء في الوظيفة الأمنية؛ وصف الشاغر المتوفر؛ أن تأخذ عملية التوظيف، ومواد التجنيد قضية النوع الإجتماعي بالحسبان؛ توظيف نساء في الأقسام المسؤولة عن التوظيف، ونشر المعلومات الخاصة بفرص العمل عن طريق وسائل الإعلام المحببة للنساء وفي أماكن تجمعاتهن؛ وتدقيق سجلات المرشحين للتوظيف من الرجال والنساء لضمان خلو سجلاتهم/ن من إنتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك العنف القائم على أساس النوع الإجتماعي.

الإحتفاظ. يوجد مبادرات محددة ضرورية لضمان بقاء مؤسسات القطاع الأمني موظف جيد للنساء، ومن أهم هذه المبادرات: تنفيذ السياسات التي لا تتسامح بأي شكل من الأشكال مع مسائل التمييز، والتحرشات الجنسية والعنف في أماكن العمل؛ ضمان الأجر المتساوي للنساء والرجال؛ الإستفادة من برامج التقاعد، والمكافآت الأخرى؛ مراقبة البرامج المخصصة للموظفات اللواتي يعملن في مواقع متوسطة، وممارسات وسياسات الموارد البشرية الصديقة للعائلات، والجمعيات المهتمة بتوظيف النساء.

الترقيات. لا تحصل النساء على فرصهن في الترقيات الوظيفية مما يبقيهن في مواقع وظيفية متدنية. يمكن التغلب على هذه المشكلة بوضع أسس ومعايير للتقييم والترقيات خالية من كافة أشكال التمييز، وتمكينهن الحصول على دورات تدريبية لتطويرهن مهنياً.

التدريب. يساعد التدريب القائم على أساس النوع الإجتماعي في تحسين بيئة العمل، وزيادة نجاعة العاملين في تقديم الخدمات الأمنية والقضائية. إن دمج قضايا النوع الإجتماعي في برامج التدريب ذات الصلة بالإضافة إلى توفير دورات تدريبية حول حقوق الإنسان، والبروتوكولات والسياسات الخاصة بالتحرش الجنسي، والتجارة في أعضاء البشر يعتبر أمر بالغ الأهمية.

المربع ٣: قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالمرأة، والسلام والأمن.

تحتاج قوانين دولية وإقليمية ومواثيق ومعايير خاصة بالأمن ومنظور النوع الإجتماعي إلى منهج خاص يلبي متطلبات القطاع الأمني. (أنظر ملحق مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة و منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومعهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب لتنمية المرأة وإصلاح القطاع الأمني على الموقع http://www.dcaf.ch/gssrtoolkit).

ومن أهم هذه المواثيق قراري مجلس الأمن الدولي ١٣٢٥(٢٠٠٠)، و١٨٢٠(٢٠٠٨) الخاصة بالمرأة والسلام والأمن. وتشدد هذه القرارات على أهمية مشاركة المرأة في تعزيز السلام والأمن والحفاظ عليهما (١٣٢٥). كما تطالب جميع أطراف النزاعات المسلحة بالتوقف الفوري والكامل عن جميع أشكال العنف الجنسي ضد المدنيين» (١٨٢٠).

وتأتي قرارات مجلس الأمن الدولي ١٨٨٨، و١٨٨٩ الصادرة عام ٢٠٠٩ لتكمل وتدعم القرارين السابقين حيث يدعو القرار ١٨٨٨ إلى إتخاذ إجراءات جديدة تعالج قضية العنف الجنسي أثناء النزاعات المسلحة. وتتضمن هذه الإجراءات شمل قضايا العنف الجنسي في ترتيبات عملية إصلاح القطاع الأمني، وبرامج نزع السلاح وتسريح الجيش وإعادة التوجيه، وكذلك تدقيق سلوك القوات المسلحة وقوات الأمن، وأعمال القضاء. ويجدد القرار ١٨٨٩ التأكيد على أهمية مشاركة المرأة في عمليات إحلال السلام، وتطوير إستراتيجيات ملموسة لمعالجة حاجات المرأة في أوضاع ما بعد الصراع.

كما تدعو هذه القرارات إلى:

- ضمان دول الأعضاء زيادة نسبة تمثيل المرأة في صنع القرار لكل المستويات في المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية وآليات منع وإدارة وحل النزاعات (١٣٢٥).
- أن تتضمن إتفاقات السلام بين الأطراف المعنية حماية وإحترام حقوق الإنسان للنساء والفتيات، وتحديداً في الدستور والنظام الإنتخابي والشرطة والقضاء (١٣٢٥).
- أن يأخذ مخططي برامج نزع السلاح وتسريح الجيش وإعادة التوجيه بعين الإعتبار الإحتياجات المختلفة للنساء والمشاركين السابقين في النزاع (١٣٢٥)
- أن تستشير الجهات العاملة في مجال إصلاح القطاع الأمني والقضاء بمساعدة الأمم المتحدة، النساء والمنظمات النسوية حول تطوير آليات فعالة لحماية المرأة والفتيات من كافة أشكال العنف وتحديداً العنف الجنسي (١٨٢٠).
- التحقيق في قضايا العنف الجنسي ومعاقبة مرتكبيها مدنيين أو عسكريين على السواء (١٨٨٨).
- تنفيذ الإصلاح القانوني والقضائي لضمان العدالة للناجين من العنف الجنسي (١٨٨٨).
- أن تعزز الدول الأعضاء مشاركة المرأة في صنع القرار الإقتصادي والسياسي بهدف إستعادة الوضع السوي.

البنية المؤسساتية. تعتبر بنية المؤسسات ضرورية لمعالجة الإحتياجات الأمنية المختلفة للرجال والنساء والشباب والشابات. وتشمل الإصلاحات تأسيس وحدات خاصة للنوع الإجتماعي، ونقاط بؤرية أو مستشارين (أنظر المربع ٥ كمثال)، وآليات أخرى كالمؤسسات التي تتابع شكاوى المواطنين ضد موظفي الدولة، ومديريات الفرص المتكافئة، وآليات التعاون بين الدوائر المختلفة. تساعد مراكز الشرطة النسوية ووحدات مكافحة العنف المحلي التي أسست في بعض البلدان ضحايا العنف عن طريق تشجيع التعاون بين الشرطة المدربين، والعاملين في المؤسسات الإجتماعية والصحية، وكذلك قانونيين ومختصين في مجالات أخرى.

العمليات. تحتاج المؤسسات الأمنية لأخذ إعتبارات النوع الإجتماعي بالحسبان في عملياتها، ويشمل ذلك توظيف مستشارين في مجال النوع الإجتماعي وخبراء في تخطيط العمليات لمعالجة مسائله وإهتماماته، وتحتاج هذه المؤسسات إلى فرق عمل متوازنة من حيث النوع الإجتماعي خاصة في العمليات التي تتطلب تفاعلاً بين المجتمعات، كما يمكنها فهم أولويات هذه المجتمعات لإشراك المدنيين في الحوار البناء.

الأمور اللوجستية والبنية التحتية. يحتاج، بشكل أساسي، العاملات في القطاع الأمني إلى معدات وبزات عسكرية مناسبة إضافةً إلى مرافق منفصلة خاصة فيهن كالحمامات، والثكنات والمرافق الأخرى الضرورية.

الرقابة. تعيين نساء، وخبراء في مجال النوع الإجتماعي للقيام بأعمال الرقابة على الأجهزة المختلفة كالجان البرلمانية، ومؤسسات متابعة شكاوى المواطنين ضد موظفي الحكومة، ولجان حقوق الإنسان والقضاء. إن القيام بمثل هذه الخطوة يساعد هذه المؤسسات في أن تكون ممثلة وقادرة على الإستجابة لإهتمامات النوع الإجتماعي. كما أن إستشارة منظمات المجتمع المدني النسوية تسهل عملية الرقابة على عدة قضايا منها إستغلال المرأة جنسياً، والتعنيف، والتمثيل المتكافيء.

ما هي التحديات الرئيسة التي تواجه عملية دمج قضايا النوع الإجتماعي؟

أهم التحديات التي تواجه عملية دمج قضايا النوع الإجتماعي في برامج إصلاح القطاع الأمني:

التمييز والتنميط. تحرم المرأة غالبا من الإنضمام لمؤسسات القطاع الأمني أو العمل فيها. فثقافة المجتمع السائدة ترى بالوظيفة الأمنية والقضائية حكراً على الرجل تجعل المجتمع والعائلة يرفضون فكرة عمل المرأة في القطاع الأمني، كما تواجه المرأة العاملة في القطاع الأمني مشكلة التمييز ضدها من قبل زملائها بسبب هذه الثقافة.

المربع ٤. إصلاح جهاز الشرطة على أساس منظور النوع الإجتماعي في نيكاراغوا.

بدأت إصلاحات جهاز الشرطة النيكاراغوي في التسعينيات إستجابةً لضغط الحركة النسوية هناك والنساء العاملات في الجهاز، وتشمل مبادرات الإصلاح النقاط التالية:

- وضع وحدات تدريبية حول العنف القائم على أساس النوع الإجتماعي في المناهج الإكاديمية للشرطة.
- إيجاد مراكز شرطة خاصة للنساء
- إيجاد مجلس إستشاري خاص بالنوع الإجتماعي كمنتدى لمناقشة ظروف عمل النساء العاملات في الشرطة، والتحقيق فيها.
- مراجعة معايير التوظيف الخاصة بالشرطة بهدف منح المرأة الفرصة الكافية للحصول على وظيفة في هذا المجال (مثال. تمارين تنسجم والمتطلبات الجسدية).
- سياسات موارد بشرية تألفها العائلة و؛
- معايير ترقية شفافة

كان لهذه الإصلاحات حسب نشرات (Deutsche Gesellschaftfur Technische Zusammenarbiet) نتائج إيجابية جمة، كمثال، بلغت نسبة الضباط من النساء في جهاز الشرطة النيكاراغوي عام ٢٠٠٦، ٢٦٪، وتعتبر هذه النسبة هي الأعلى في أي جهاز شرطة وطني على مستوى العالم. كما وصف جهاز الشرطة النيكاراغوي كأفضل جهاز من حيث علاقته مع المرأة في المنطقة، وبهذا يكون قد أسترد شرعيته ومصداقيته في أعين الجمهور العام.

العنف القائم على أساس النوع الإجتماعي، لا ينظر إليه على أنه تهديد. بالرغم من الآثار المدمرة لهذه الشكل من العنف، فإن السياسات والمؤسسات الأمنية لا تتخذ الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه القضية. ويعزى هذا الأمر في بعض الحالات إلى النظر إلى هذه القضية على أنها قضية خاصة، وليست جريمة، أو إنتهاك لحقوق الإنسان. وفي حالات أخرى، تعطى الأولوية لقضايا الأمن الخاصة بالدولة كمحاربة الإرهاب، ليس لما يهدد أمن الإنسان.

غياب الفهم. إن عدم فهم أهمية قضايا النوع الإجتماعي يؤدي بالنهاية إلى عدم وضع هذه القضايا على أجندة القضاء والأمن.

عيوب الجهاز التعليمي. بسبب التمييز ضد المرأة في مدارس وجامعات بعض البلدان، تحرم المرأة من حقها في الحصول على المتطلبات العلمية التي تؤهلها للإنضمام إلى القطاع الأمني.

آليات الرقابة والمساءلة الضعيفة. يمكن أن يوفر هذا الوضع الحصانة للذين ينتهكون حقوق الإنسان ويمارسون التمييز في القطاع الأمني، ويقلل الحوافز التي تشجع على تجنب التعنيف.

المربع ٥. دمج النوع الإجتماعي في بعثات حفظ السلام السويدية.

في عام ٢٠٠٦، ساهمت القوات المسلحة السويدية في العملية العسكرية التي نفذها الإتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو. وكانت هذه العملية الأولى التي تضع نصب عينيها على قضايا النوع الإجتماعي، وتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥ وذلك بتعيين مستشار مختص بقضايا النوع الإجتماعي لمساعدة قائد العمليات في هذا المجال.

قام المستشار بتدريب القوات المشاركة في هذه البعثة على دمج قضايا النوع الإجتماعي في انشطتهم، وأعلم المنظمات غير الحكومية والمجموعات النسوية بأهداف وأنشطة هذه البعثة. كما قامت البعثة نفسها بتأسيس شبكة عمل لمستشارين في موضوع النوع الإجتماعي في جميع الأقاليم التي تتواجد فيها قوات هذه البعثة.

نتائج عمل المستشار في موضوع النوع الإجتماعي:

- تدريب ورفع مستوى وعي فريق يتكون من ٢٥٠ شخص يشاركون في البعثة الأوروبية، وتوزيع بطاقات على الجنود تتضمن جزءاً يوضح أهمية منع التحرشات الجنسية والتعنيف.
- تدريب حوالي ٧٥ شخص مشاركين في البعثة على منع الإعتداءات الجنسية والتعنيف.
- تدريب خاص للإناث المشاركات في البعثة لتحسين فرص مشاركتهن في أعمال الدوريات.
- التعاون مع مجموعات نسوية محلية تزود البعثة بالمدخلات، وساعد ذلك في تحسين صورة القوات الأوروبية المشاركة في العملية أمام المنظمات النسوية، وكذلك تطوير موارد الدعم القانونية، والطبية، والنفسية لضحايا العنف الجنسي.
- مجموعة من الدروس التي تم تعلمها، والتي عادت بالفائدة لتعميم قضايا النوع اجتماعي في عمليات حفظ السلام المستقبلية.

كيف يتأثر النوع الإجتماعي وإصلاح القطاع الأمني بالسياق العام؟

عملية إصلاح القطاع الأمني تختلف من بلد لآخر ووضع لآخر، وكذلك تحديات النوع الإجتماعي. يوجد هنا بعض الأمثلة لتوضيح المشاكل الرئيسة في أوضاع مختلفة. ونشير هنا إلى أنه لا يوجد بينها ما يمكن تخصيصه لوضع محدد.

بلدان ما بعد الصراع. تتغير أدوار النوع الإجتماعي أثناء النزاع حيث يتولى الرجال والنساء مسؤوليات جديدة. هذا التغيير يتيح الفرص لإشراك المرأة بصورة أكبر في عملية صنع القرار داخل المؤسسات الأمنية. وبالوقت نفسه، يمكن أن يؤدي الضغط من أجل تحقيق الإستقرار والأمن إلى إهمال قضايا النوع الإجتماعي في التوظيف والتدريب والأمور اللوجستية. تزداد فرص دمج النوع الإجتماعي في عملية إصلاح القطاع الأمني عن طريق إشراك المنظمات النسوية في مفاوضات السلام، ومؤتمرات المانحين، وعمليات تخطيط إعادة البناء. يجب التدقيق في سجلات جميع العاملين في القطاع الأمني لضمان خلو هذه السجلات من إنتهاكات حقوق الإنسان، والعنف القائم على أساس النوع الإجتماعي. كما يجب تدريبهم بشكل مكثف في مجال النوع الإجتماعي، ويمكن لبرامج نزع السلاح، وتسريح الجيش وإعادة الوجيه أن توفر فرص تضع حداً للفجوة بين الجنسين، ويمكن تحقيق ذلك في حال سمح للمشاركات السابقات في النزاع الإنضمام للعمل في المؤسسات الأمنية.

البلدان الإنتقالية. يتميز القطاع الأمني في البلدان التي تعيش أوضاعاً إنتقالية بقلة آليات المساءلة، والفساد، وعدم ثقة الجمهور فيه. ونادراً ما تركز عملية إصلاح القطاع الأمني في هذه البلدان على قضايا النوع الإجتماعي لإنشغالها في التحديث، ومواجهة الفساد و إنتهاكات حقوق الإنسان. بالرغم من تلك الأوضاع، تبقى المشاركة الوطنية في بعثات حفظ السلام، والتعاون الدولي في محاربة التجارة في أعضاء البشر ضرورية لنشر الوعي بأهمية إشراك المرأة في المؤسسات الأمنية.

البلدان النامية. تعاني البلدان النامية قلة الموارد وغياب الرقابة، إضافةً إلى وجود وباء الفساد، وغياب الأطر القضائية والتشريعية اللازمة لمحاكمة كل من يمارس العنف على أساس النوع الإجتماعي. بالرغم من هذه التحديات، يوجد فرص لدمج قضايا النوع الإجتماعي في برامج إصلاح القطاع الأمني. فهناك مبادرات تركز على موضوع الحكم الصالح، والقضاء، والأمن كأساس لزيادة مشاركة المرأة والمنظمات النسوية في صياغة الإستراتيجيات التي تهدف إلى الحد من الفقر؛ كما تساعد مؤتمرات المانحين في إبراز قضايا إهتمام النوع الإجتماعي.

البلدان المتقدمة. لا زالت البلدان المتقدمة بحاجة إلى عمل الكثير لتمنع العنف القائم على أساس النوع الإجتماعي، وضمان تكافؤ الفرص لمشاركة المرأة في القطاع الأمني.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن قوانين المساواة بين الجنسين، وقوانين منع الجريمة التي ترتكب بسبب الكراهية والتمييز، في الدول المتقدمة تضع أسس واضحة لبناء

قدرات مؤسسات القطاع الأمني في معالجة قضايا النوع الإجتماعي.

وفي العديد من البلدان يوجد أطر قانونية تدعم مشاركة المثليين، والسحاقيات، وثنائيي الجنس في القطاع الأمني. فضلاً عن ذلك كله، فإن البلدان المتقدمة تحرص على وجود أجهزة رقابة عديدة لديها تساعدها في توفير الأسس اللازمة لمعالجة قضايا النوع الإجتماعي. تعتبر الدول المتقدمة رائدة في دعم دمج قضايا النوع الإجتماعي في برامج إصلاح القطاع الأمني في الدول الشريكة التي يمكنها الإستفادة لتحسين سياسات النوع الإجتماعي الخاصة فيها.

لمزيد من المعلومات

مشروع النوع الإجتماعي وإصلاح القطاع الأمني لمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة
http://www.dcaf.ch/gender-security-sector-reform/

شبكة العمل الدولية المعنية بالأسلحة الصغيرة
http://www.iansa.org/

مؤسسة فهم الصراع وبناء السلام (إنترناشينال ألبرت)
http://www.international-alert.org/

منظمة الأمن والتعاون الأوروبية/ مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان
http://www.osce.org/odihr

دائرة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام، ورقة بحث موجزة. تعزيز أثارعمليات حفظ السلام: توازن النوع الإجتماعي في المؤسسة العسكرية، وأجهزة الشرطة المشاركة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام (نيويورك: دائرة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ٢٠٠٦)
http://www.peacewomen.org/resources/peacekeeping/DPKO/women__in__peacekeeping.pdf

معهد الأمم المتحدة للبحوث العالمية والتدريب، وإصلاح القطاع الأمني
http://www.un-instraw.org/en/gps/general/gender-andsecurity-sector-rform-5.html

صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة، مدخل حول المرأة والسلام
http://www.womenwarpeace.org

الأمم المتحدة، سياسة الحوار. تعزيز أثار عمليات حفظ السلام. توازن النوع الإجتماعي في المؤسسة العسكرية، وأجهزة الشرطة المشاركة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام (نيويورك: الأمم المتحدة، آذار ٢٣، ٢٠٠٦)
http://www.peacewomen.org/resources/Peacekeeping/

DPKO/women__in__peacekeeping.pdf

إتحاد المرأة الدولي للسلام والحرية
http://www.peacewomen.org

منظمة الصحة العالمية؛ دراسة حول صحة المرأة والعنف المحلي الممارس ضد المرأة: تقرير ملخص (جنيف: منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٥).
http://www.who.int/gender/violence/who__multicountry__study/en/

شكر وتقدير

عمل على تطوير مواد هذا الموجز كارين جريم، وبيتريس موسيلو بمساعدة كريستين فالاسيك، كما ساعد بينجامين بكلاند في التحرير.

سلسلة التقارير الموجزة الصادرة عن مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة حول حكم وإصلاح القطاع الأمني

تقدم سلسلة موجز مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة مداخل موجزة حول قضايا معاصرة في حكم وإصلاح القطاع الأمني. وقام بتحرير هذه السلسلة الزميل دافيد لو الذي يعمل في موقع رفيع المستوى في قسم العمليات، ومستشاراً لمشروع إصلاح القطاع الأمني في مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، إضافةً لعمله كمستشار رفيع المستوى للمركز ضمن فريق مستشاري القطاع الأمني لمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة. يمكنكم إرسال تعليقاتكم، وإقتراحاتكم على العنوان التالي: backgrounders@dcaf.ch

التقارير الموجزة الصادرة

- الجنود الأطفال
- التحديات المعاصرة لمجتمع المخابرات
- ملحقي الدفاع
- إصلاح قوات الدفاع
- الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة
- إصلاح القطاع الأمني والنوع الإجتماعي
- أجهزة المخابرات
- القضاء العسكري
- الرقابة العسكرية
- القوات المسلحة متعددة العرقيات
- مجالس الأمن القومي
- سياسة الأمن القومي
- اللجان البرلمانية الخاصة بالدفاع والأمن.
- الرقابة البرلمانية على أجهزة المخابرات
- دور البرلمان في وضع ميزانية الدفاع
- دور البرلمان في التوريد الخاص بالدفاع
- إصلاح الشرطة
- الشركات العسكرية الخاصة
- إصلاح القطاع الأمني، والحكم في هذا القطاع
- إصلاح القطاع الأمني، والمنظمات ذات الصلة بالحكومة
- إصلاح القطاع الأمني، وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع
- إرسال قوات عسكرية إلى الخارج
- حالات الطوارىء
- التجارة في البشر
- تدقيق وضع القطاع الأمني

www.dcaf.ch/backgrounders

يعمل مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) على تعزيز حكم وإصلاح القطاع الأمني حيث ينفذ أبحاثاً حول الممارسات الفضلى، ويشجع تطوير المعايير الوطنية على المستويين الوطني والدولي، ويضع توصيات سياسية، كما يقدم برامج في مجال المساعدات والإستشارة تتلاءم والبلد المعني. شركاء مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة هم الحكومات، البرلمانات، المجتمع المدني، المنظمات الدولية، ومؤسسات القطاع الأمني بما في ذلك الأجهزة العسكرية، والشرطة، والقضاء، ووكالات المخابرات، وأجهزة حرس الحدود.

يمكنكم زيارتنا على الموقع التالي: www.dcaf.ch